أوراق إستراتيجية

التحول اللبناني الضعيف

December, 2005

Lebanon tenuous transformation[1]

Michael Rubin

في 28 حزيران 2005، إختار البرلمان اللبناني فؤاد السّنيورة ليكون رئيساً للوزراء. لقد كان السّنيورة رفيقاً مُقرّباً من رفيق الحريري، رئيس الوزراء السّابق زعيم القوّة السّنية الذي أُغتيل في 14 شباط 2005 ، عندما كان موكب سيّاراته يسير في أحد شوارع وسط بيروت. وكما الحريري في سنواته الأخيرة، أخذ السّنيورة موقفاً جريئاً مُتصاعداً في مُعارضة سيطرة سوريا على لبنان.
ومع أنّ ثورة الأرز اللّبنانيّة إنعكست أصداؤها عبر المنطقة، إلاّ أنّ التّحول يتكشّف عن ضعيف واضح. إحتلال سوريا للبنان لما يُقارب 3 عقود يبدو وكأنّه إنتهى، إلاّ أنّ البلد ما يزال قابلاً للسّيطرة السّوريّة. خلال سنوات الإحتلال، عدل وكلاء سوريا القانون لإجتزاء قدرة المجتمع السّياسي على التّحول عبر الإنتخابات. المُخابرات تتابع إختراقها للبنان، قتلاً وإرعاباً لمُخالفيها الرّأي، والسّياسيّين الإستقلاليين. مصالح سوريا تستمرّ في السّيطرة على سوق لبنان السّوداء. وضع لبنان السّياسي لا يزال مُتخلخلاً. حزب اللّه الذي لا يزال وكيلاً لسوريا، ومُستهزئاً بقرار مجلس الأمن الدّولي 1559، رفض نزع سلاحه. ومع أنّ العديد من الرّسميّين اللّبنانيّين يعبرون عن رغبتهم بأن تُلقي المجموعة سلاحها، إلاّ أنّ الحكومة اللّبنانيّة لا تزال ضعيفة جدّاً ليُفاتحوها بالموضوع علانيّة.
إنّ نصر الحريّة الديمقراطيّة في لبنان لن يعتمد فقط على المُساعدة الأوروبيّة والأمريكيّة للدّيمقراطيّين اللّبنانيّين، بل أيضاً على قدرة الحكومات الغربيّة على إطباق وتوجيه الضّغط على آليّات سّيطرة سوريا المستمرّة. والرّهان على أكثر من الحريّة للبنان، بل أبعد من ذلك، على قدرة العالم العربي لإعدة تشكيل ذاته. إنّ رذاذ بخار ثورة الأرز ينبغي أن يحفّز الحكّام المُستبدّين في بلاد مصر واليمن، لإجراء إنتخابات وطنيّة عاجلاً، حتّى يصمدوا بوجه مطالب التّغيير.

الخلفيّة:

دخلت القوّات السّوريّة لبنان عام 1976، بعد سنة من نشوب الحرب الأهليّة في لبنان. ومع أنّ إتّفاق الطّائف عام 1989 دعا إلى إنسحاب القُوّات الأجنبيّة عن لبنان، فقد استمرّ الإحتلال السّوري مع مُوافقة إدارة جورج بوش الأب التي رأت في الوجود السّوري ضمانة استقرار.
ورغم تقدير الولايات المتّحدة والدّول الأوروبيّة للإستقرار، تعمدت الحكومة السّوريّة الإطالة في تورُّطها في لبنان بقصد تحقيق طموحها التاريخي.
كانت الحكومة الفرنسيّة قد أسّست لبنان الحديث عام 1920، وعندها كانت باريس ولندن تتقاسمان المُقاطعات الخاضعة للحكم العثماني السّابق. حتّى أنّ فرنسا كانت تملك نفوذ الإنتداب على سوريا ولبنان، وساعدت على تفريز الهويّة المُستقلّة وتمكين التّجمُع المسيحي الكبير في لبنان. القوميّون السّوريّون لم يُجمّدوا أهدافهم تجاه لبنان، وفي بعض الأحيان، تجاه الأردن وفلسطين، على إعتبار البعض في دمشق أنّها جميعها جزء من سوريا الكُبرى. عام 1946، أعلنت الديبلوماسيّة

[1] American Interprise Institute, november 11, 2005.

السّورية حدود سوريا مع لبنان، فلسطين، والأردن لتكون مُصطنعة. وفي آب 1972، قال الرّئيس السّوري حافظ الأسد، " سوريا ولبنان هما دولة واحدة ". الطّموح السّوري إجتزأ شكليّات الدّيبلوماسيّة. فلم يفتتح النّظام السّوري سفارة في بيروت، لأنّ التّبادُل بالسّفراء يشير الى الإقرار باستقلاليّة لبنان.

بينما قدرت الولايات المتحدة والدول الأوروبية استقراراً، فإن الحكومة السورية اختارت الإستمرار في تورطها في لبنان بداعي تحقيق طموحها التاريخي.

الحكومة الفرنسية أسست لبنان الحديث عام 1920، في حين كانت باريس ولندن تقتسمان مقاطعات العثمانيين السابق. ومع أن فرنسا كانت قوة الإنتداب على كل من سوريا ولبنان، إلا أن هوية الإنفصال الأخير ساعدت في حماية وتمكين تجمع المسيحيين تجاه قضايا البلاد، وفي بعض الحالات، تجاه الأردن وفلسطين، حيث يعتبرها البعض في دمشق جزءاً من سوريا الكبرى، عام 1946، أعلنت الدبلوماسية السورية حدودها مع لبنان، فلسطين والأردن لتكون مزيفة. في آب 1972، قال الرئيس السوري حافظ الأسد :"سوريا ولبنان بلد واحد". الطموح السوري يقطع الشكليات الدبلوماسية. النظام السوري لا يقيم سفارة في بيروت، فتبادل السفراء سيعتبر باختصار إقراراً بالإستقلال اللبناني.

بعد إرسال الجيش السوري إلى لبنان، عامل الأسد لبنان كمستعمرة. أما غازي كنعان، رئيس الإستخبارات العسكرية في لبنان بين 1982-2002، ونائبه وخلفه رستم غزالي، تصرفا كما لو كانا مفوضين ساميين على مستعمرة. وبطرق عديدة، كانا كذلك. الرسميون في سوريا عينوا السياسيين اللبنانيين الذي سعوا للمناصب، والذين حملوا حقائب وزارية. القضائيون والقانونيون والمختارين لولائهم للنظام السوري، استطاعوا اسكات النواب البرلمانيين اللبنانيين الأحرار والمحامين بتهديدهم بإلغاء حصانتهم المهنية.

عام 1994، مثلاً، رد البرلماني اللبناني يحيى شمص من حصانته، وسُجن لاتهامه بتجارة المخدرات بعد خسارة صفقة تجارية مع كنعان. بطريقة مماثلة، وبعد انتقاد محامي حقوق الإنسان اللبناني محمد مغربي افتقار مجلس القضاء الأعلى للإستقلالية، رفعت منظمة بيروت بار الحصانة عنه، ومن ثم أوقفته قوات الأمن اللبنانية.

في آب 2004 بلغ ازدراء السوريين لسيادة اللبنانيين أوجه، عندما أملى الرئيس السوري بشار الاسد تعديل الدستور اللبناني ليمكن التابع السوري إميل لحود ليخدم ثلاث سنوات كرئيس. ووفقاً للجنة التحقيق الدولية، المرسلة على إثر اغتيال الحريري، أنه عندما اعترض الحريري، أبلغه الأسد أن معارضة لحود "تساوي معارضة الأسد نفسه".

التغلغل السوري في لبنان اخترق كل مظاهر الدولة. في 20 أيار 1991، وقعت الحكومة السورية مع حلفائها في لبنان معاهدة أخوة، تعاون، ورعاية تنسيق لكلا البلدين "لتحقيق المستوى الأعلى من التعاون والتنسيق في كل الميادين السياسية، الإقتصادية، الأمنية، الثقافية، العلمية، والحقول الأخرى.. وتوسيع وتمتين مصالحهم المشتركة لتأكيد علاقات الأخوة وضمانة وحدة المصير". بالنتيجة، جعلت المعاهدة من سورية متسلطة على لبنان.

في الأول من أيلول 1991 وفرت "اتفاقية الدفاع والأمن اللبنانية السورية" سيطرة الجيش السوري والمخابرت على لبنان. وبعد سنتين اختصرت "اتفاقية تعاون وتنسيق اقتصادي واجتماعي" برنامج التكامل الإقتصادي، والذي جعل لبنان بالممارسة سوقاً للسلع والعمالة السورية.

ومع أن حكومة السنيورة أو بعض من يخلفه في المستقبل يجب أن يبطلوا المعاهدات الأكثر طفيلية، سيكون من الصعب والمستبعد أن يتغلبوا على آليات السيطرة غير الرسمية التي خلفتها الحكومة السورية في المجتمع اللبناني. في آب 1999، مثلاً، اتفق المدير العام لمؤسسة الإتصالات السورية ونظيره اللبناني على تمرير شبكة الإتصالات عبر سوريا، لتمكين المخابرات السورية من مراقبة الهاتف والإنترنت. وإن هذا التمرير يسمح للرسميين في سوريا وحلفائهم في لبنان إفشاء محاولات لحود عبر إفشاء مكالمات الحريري ومجموعة برلمانيين بطريقة غير شرعية.

الضرر الإنتخابي :

إبطال الضرر المتأتي من التلاعب السوري السابق بنظام الإنتخابات اللبنانية سيكون تحدياً كبيراً لتجديد الديموقراطية في لبنان. وقد تعهد اتفاق الطائف 1989 بأن الإئتلاف سيكون قاعدة الإنتخابات الوطنية في لبنان. بالنتيجة، فقد قسم ذلك البلاد إلى خمس مناطق انتخابية، بحيث يستطيع الناخبين اختيار مرشحيهم للإنتخابات. ولكن تحت إلحاح دمشق، وبانتهاك لاتفاق الطائف، قسم البرلمان اللبناني ائتلاف لبنان إلى ستة مناطق انتخابية منفصلة. ولقد سهل المنتخَبين الضعفاء الموالين لسوريا قطع الطريق أمام تشكيل ائتلافات معارضة في المحافظات.

في الإنتخابات البلدية عام 1998، خسر 40% من المرشحين التابعين للحكومة السورية اللبنانية. بالنتيجة التقى رئيس مجلس الوزراء اللبناني ورئيس المجلس النيابي، ووزراء آخرين حلفاء لسوريا، مع كنعان وبشار الأسد معاون أبيه الموثوق، لفرض تقسيم مناطقي جديد لتقسيم القاعدة الداعمة للمعارضة.

القانون الجديد قسم ثانية شمال لبنان إلى منطقتين انتخابيتين، وضم التقسيم المناطقي مدينة المسيحيين الموارنة بشري، مع مدن مسلمة غير مجاورة، جاعلاً انتصار مرشحين مسيحيين مستقلين شيئاً مستحيلاً. وبطريقة مماثلة، قسمت الحكومة بيروت إلى ثلاث دوائر وبشكل متعمد لإضعاف قوة الحريري. كما أن رفع عدد مقاعد البرلمان من 108 إلى 128 مقعد مكن دمشق من فرض أغلبية سورية. وفي ظل عجز عن إنهاء المأزق عبر وضع قانون انتخاب جديد، أجرت الحكومة اللبنانية في حزيران 2005 انتخابات نيابية تحت قانون الـ 2000.

التقسيم المناطقي وسع قوة حلفاء سوريا السياسيين، لأن نموذج كرسي الإعتراف اللبناني، جعل من المقترعين يصوتون لأكثر من مرشح من طوائف متعددة. بينما يحيط الشك بخصائص البرلمان السياسية، فمكوناته الطائفية هي ليست 64 مقعداً لممثلي المسيحيين (34 موارنة، 14 روم أرثوذكس، 8 روم كاثوليك، 5 أرمن أرثوذكس، مقعد واحد لكل من الكاثوليك الأرمن، مجموعات الإنجيليين، وأقليات أخرى)، 56 مقعداً لممثلي المسلمين (27 سنة، 27 شيعة، 2 علوي) و8 مقاعد لمرشحين الدروز.

وبوضع تجمعات الموارنة في مناطق مسلمية أكثر شعبية، فباستطاعة مقترعي المسلمين تحديد مرشحيهم وبالتالي المرشحين المسيحيين _ الوافدين لمجلس النواب، في 12 أيار 2005، وتذمر تجمع المطارنة الموارنة من أن المناطق الانتخابية المرسومة "تمكن المسيحيين من اختيار 15 من أصل 64، بينما الآخرين، حوالي 50 ينتخبون من المسلمين".

النظام الإنتخابي اجتزأ استقلالية الشيعة لسبب آخر. حيث يفرض النظام اللبناني على المدنيين أن يصوتوا في مناطقهم الأصلية، ويحرم آلاف البالغين من حقهم الشرعي، حيث هجر كلاجئي حرب من جنوب لبنان، منذ أكثر من عقدين ومن ثم استقروا في بيروت. وفي ظل عجزهم عن الإقتراع، فقد ربح الحزب المؤيد لسوريا منطقة الجنوب انتخابياً، لتأكيد صوت دمشق القوي في البرلمان اللبناني.

كيف للغرب أن يساعد لبنان؟

إن التحول اللبناني بعيد عن الإكتمال. وباستطاعة الحكومات الغربية مساعدة الشعب اللبناني وتعزيز مكاسبه بطريقتين : الأولى، عليهم استهداف آليات السيطرة السورية، والثانية، عليهم مساعدة التشكيل القضائي والإنتخابي. وإن إضعاف القوة السورية في لبنان ستسهل القدرة على إحداث تغييرات انتخابية ضرورية لتمكين الشعب اللبناني ليترجم إرادة الديموقراطية إلى تحول سياسي دائم.

غاري غامبل، محرر في مجلة أنباء الشرق الأوسط، رصد عدة آليات للسيطرة السورية في لبنان والتي استمرت إلى ما بعد الإنسحاب السوري. فالسيطرة الإقتصادية لدمشق مهمة، حيث تستطيع أن تسحب من الإقتصاد اللبناني أكثر من 10 بليون دولار أمريكي سنوياً. وبينما انحدرت تجارة المخدرات تحت الضغط الدولي في بدايات التسعينيات، نهضة زراعة

المخدرات بعد 1997، عندما أزالت الولايات المتحدة كلاً من لبنان وسوريا، ولأسباب سياسية غير موضوعية، من لائحتها للبلدان المنتجة والمتاجرة بالمخدرات.

تجارة الـ narco شكلت مصدر دخل مستقل ومتدفق لدعم حزب الله وبعض مصالح حلفاء سوريا. وهذا أدى إلى اجتزاء قدرة الحكومة اللبنانية على ممارسة سيطرتها الكاملة على أرضها.

الفساد والرشى أيضاً شلا لبنان. وقد قدر تقرير لجنة الأمم المتحدة عام 2001 أن لبنان يخسر 10% من مجمل منتوجه المحلي عبر الفساد. وإن إدارة العروض الرسمية قد دققت وأقرت أن أقل من 30% من النفقات لزم الحكومة اللبنانية لإعادة الإعمار والتطوير. 80% من اللبنانيين يعبرون عن شكرهم بدفع الرشى. العديد من السياسيين اللبنانيين وموظفين أمنيين سوريين دخلوا في عقود سرية مع شركات لبنانية. وقد أوقفت قوات الأمن برلمانيين وموظفين آخرين لاستجوابهم أو كشفهم عن الفساد.

وبينما كان الجيش السوري منسحباً من لبنان، كان اعتماد الأسد على الرأسمال اللبناني لإبقاء اكتفاء اقتصادي ذاتي، بإيحائه أن دمشق ستستمر بالتدخل للحفاظ على مصالحها الخاصة على حساب جمهور الناخبين اللبنانيين.

لكن هناك وسائل شرعية لاسترداد الحقوق، ففي 30 حزيران 2005، أعلنت وزارة مالية الولايات المتحدة رسمياً قرارها بتجميد أرصدة كنعان وغزالي. أي عمل لاجتزاء مصالح سوريا التجارية الرسمية يجعل قوتهم تتآكل. هكذا عقوبات مشخصة، قد لا تطبق فقط على الرسميين السوريين، بل أيضاً على حسابات حلفاء لبنانيين لسوريا، من الذين كدسوا ثروة بطريقة غير شرعية.

حزب الله ما يزال عائقاً رئيسيّاً في دمقرطة لبنان. إنّه لمن المطلوب أن تكون هنالك مُقاربة أميركيّة أوروبيّة مُوحّدة. في 15 آذار 2005، وفي مقابلة مع الBeirut Daily Star ، وصف أحد المسؤولين الرّسميّين في حزب الله المجموعة بأنّها " جماعة مُقاومة وحزب سياسي " حقاً. الرّسميين الأوروبيّين لن يقبلوا هكذا لغة مُنمَّقة. لقد ثهدت الأمم المتّحدة على إنسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي اللبنانيّة، لكنّ مطلب حزب الله ليس مع وقف المقاومة، بل حتّى يُقبل مطلب هذه المجموعة تجعل مقاومتها شرعيّة، وهذا يختزل مطلب الإتّحاد الأوروبي المُناصر للقرار الدّولي، ويقوّض معنويّات شرعيّة الأمم المتّحدة في المنطقة.

الإدارة الرّسميّة ووزراء الخارجيّة الأوروبيّين يصرّون على إلتزام الحكومة اللبنانيّة بقرار مجلس الأمن الدّولي 1559، ويدعون إلى " حلّ ونزع سلاح كلّ الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ". ورغم ذلك، فقيادة حزب الله تصرّح بأنّ القرار 1559 لا يُطبَّق لأنّهم يعرّفون حزب الله كحزب سياسي لا كميليشيا، وهكذا تمييز هو خداع.

فالأحزاب السّياسيّة لا تملك أذرعاً عسكريّة. إنّ السّياسة الخارجيّة والدّفاعيّة ينبغي أن تكون محصورة تحت سيطرة الحكومة اللبنانيّة المركزيّة. ومع أنّ حزب الله حقّق تفويضاً رسميّاً إنتخابيّاً، فإنّ شرعيّته كقوّة لبنانيّة إنتهت عندما رعى في 8 آذار 2005 حشداً في بيروت يُصادق على الإحتلال السّوري. إنّ إستعراضه كان نتاجاً إستعراضيّاً من نتاجات تقسيم السّوري مإشارة إلى شعبيّته الحقيقيّة.

إذا كان ينبغي بلبنان أن يكون مستقرّاً، ويجلس على كرسي لاعتراف الدّيمقراطيّة، فميس على أوروبا ولا على الولايات المتّحدة أن تُشرعن حزب الله (تعطيه الشّرعيّة).

المساعدة على اعادة التّشكيل:

- على أثر إتّفاق الطّائف، الولايات المتّحدة وصانعي السّياسة الأوروبيّة الخارجيّة، وضعوا صفقة حتميّة مع دمشق: في مُقابل إستقرار لبنان، الغرب سيدير عيناً عمياء الى طموحات سوريا في لبنان. لـ15 سنة. النّظام السّوري سلب الوضع اللبناني قوّته، بقصد سيطرة أفضل على المجتمع اللبناني لإستغلال ثرواته. فإذا كانت حكومات الغرب تودّ تقوية التّحوّل اللبناني، فعليها مساعدة لبنان على تجديد شفافيّة حكومته.
- السّلطات السّوريّة ووكلاؤها اللبنانيّيون سلبوا قوّة القضاء اللبناني. في تشرين الأول 2004، حصلت حادثة ترمز إلى تبعيّة القضاء للمخابرات السّوريّة، عندما أذاع تلفزيون لبنان زيارة غزالي إلى مروان حمادة، البرلماني المُعارض الذي بقي حيّاً بعد محاولة الإغتيال، التي إعتقد الكثير من اللبنانيّين أنّ سوريا مسؤولة عنها. وكان وزير العدل اللبناني وراء غزالي، كعضو تابع وكمرؤوس رسمي لسوريا.

- الإتّحاد الأوروبي قدّم المساعدة وموّل التّحوّل القضائي عبر برنامج دعم الجوار. هكذا معونة يجب أن تصبح أولويّة، حيث يستطيع القضاء اللّبناني البدء بعلاج فساد الدّولة ومشكلات سوء إستعمال القوّة.
- وزراء خارجيّة واشنطن وأوروبا كلاهما عليه الضّغط لإعادة تشكيل إنتخابي شامل. ومع أنّ النظام الرّسمي اللّبناني يعمل بحساسيّة وبدون فائدة، إلاّ أنّ على الديبلوماسيّة الغربيّة تشجيع إلغاء رعاية التّقسيم لصالح سوريا، وعلى سبيل المثال، إعادة الإتّفاق على أساس إتّفاق الطّائف. على الحكومات الغربيّة دعم السّاعين إلى التّغيير اللّبناني الّذين يسعون إلى قاعدة أبعد من القاعدة الإنتخابيّة لأولئك الأسلاف.
- في نيسان 2005، إدارة الولايات المتّحدة دعت الحكومة السّوريّة لتؤسّس سفارة في بيروت. هذا الطّلب تكرّر من وزراء الخارجيّة الأوروبيّة. لكن الحكومة السّوريّة رافضة لإدراك حق لبنان في وجوده بإستقلال تام. وهي مشكلة ينبغي أن تُواجه. التّشويش الدّيبلوماسي سيفشل. هُناك حادثة مماثلة سابقة. بعد إعتراف رئيس الوزراء العراقي بالكويت عام 1963، إعتبره المجتمع الدّولي نصراً ديبلوماسيّاً وتجاهل رفض الحكومة العراقيّة اللاحق بقرار المعاهدة. بعد 27 سنة، أحيا العراق مطالبه، أعلن أنّ الكويت إقليم عراقي، ثمّ غزاها. لا الولايات المتّحدة ولا الإتّحاد الأوروبي سيقبلان في المدى المنظور أي شيء، كإقرار سوري مُلتبس لإستقلال لبنان.
- على أثر إغتيال الحريري، برهن الشّعب اللّبناني عن رغبته في التّقرير. ورغم المخاطرة الحقيقية بأنفسهم، طالبوا بإنسحاب سوري. ومع أنّ القوّة الدّافعة للدّيمقراطيّة كانت داخليّة، إلاّ أنّ ضغط المجتمع الدّولي كان أساسيّاً في دعم خطوات الحريّة اللّبنانيّة النّاجحة.
- إرتدادات ثورة الأرز إمتدّت خلف حدود لبنان. الأفلام المفعمة بالحيويّة والعروضات التّلفزيونيّة روّجت رؤية الإنفتاح والعالميّة الّتي تتنافس ثقافيّاً مع إنبعاث الإسلام السّياسي. المُعتقدات.. طبقات المجتمع.. الشّعب.. هو أكبر ما يصدّره لبنان. في السّعوديّة العربيّة، على سبيل المثال، هناك رجال أعمال لبنانيّون، مُقيمون في جدّة والرّياض. إحتياجهم للدّيمقراطيّة شكّل نسيجاً عربيّاً، بصرف النّظر عن إستيرادها من الغرب.

ومع الإمكانيّة الضّخمة التّحوُّل اللّبناني، فإن إنسحاب القوّات السّوريّة ليس كافياً كضمانة للنّجاح. نظام الأسد لديه دافعيّة إقتصاديّة وعقائديّة لينكر حريّة لبنان. إذا كانت الولايات المتّحدة وأوروبا ترغبان لثورة الأرز أن تنجح، عليهما العمل سويّاً لقطع التّشويش السّوري ولمساندة التّغيير في لبنان.